www.railworkinggroup.org

RailWorkingGrp
LinkedIn

Baarerstrasse 96، ص. ب. 7262، 6302 زوغ، سويسرا
هاتف: +41 (0)41 760 28 88؛ البريد الإلكتروني: info@railworkinggroup.org

بروتوكول لوكسمبورغ للسكك الحديدية الملحق باتفاقية كيب تاون
لماذا يعتبر منطقيًا بالنسبة للسلطات القضائية الفردية/الجزرية

بروتوكول لوكسمبورغ للسكك الحديدية الملحق باتفاقية كيب تاون بشأن المصالح الدولية في المعدات المتنقلة هو معاهدة عالمية جديدة تحت رعاية UNIDROIT، المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص. سيجعل البروتوكول من السهل والأرخص على القطاع الخاص تمويل عربات السكك الحديدية الجديدة أو المستعملة من خلال تقليل مخاطر الدائنين وتكاليفهم.

ويغطي البروتوكول عقود الإيجار والضمانات الممنوحة على مجموعة واسعة من معدات السكك الحديدية: من القطارات عالية السرعة إلى القطارات الخفيفة، ومن قاطرات الشحن والعربات إلى الترام وقطارات المترو/القطارات الكهربائية، ومن وسائل نقل الركاب في المطارات إلى الرافعات والرافعات التي تعمل على القضبان في الموانئ. ينطبق البروتوكول إذا كان مقر العمل الرئيسي للمدين في دولة متعاقدة. كما يقدم نظامًا عالميًا فريدًا لتعريف المركبات (URVIS) للقطارات، ويضع قواعد دولية للاعتراف بحقوق الدائنين والمؤجرين وأولوياتها وإنفاذها، مسجلة في سجل دولي في لوكسمبورغ ويمكن الوصول إليها عبر الإنترنت على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

وقد صدقت الاتحاد الأوروبي (فيما يتعلق باختصاصاته) والغابون ولوكسمبورغ وباراغواي وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد على البروتوكول، ودخل حيز التنفيذ في الدول المتعاقدة في **8 مارس 2024**. وقد وقعت إيطاليا وفرنسا وسويسرا وألمانيا والمملكة المتحدة على البروتوكول وتسير بخطى متفاوتة نحو التصديق عليه، كما أن العديد من الدول الأخرى حول العالم تدرس بجدية اعتماد البروتوكول.

على الرغم من أن البروتوكول سيوفر مزايا إضافية فيما يتعلق بالمعدات الدارجة التي تعبر الحدود فعليًا أو يحتمل أن تعبرها بشكل منتظم، فإنه سيساعد أيضًا بشكل كبير المصنعين والبنوك والحكومات والمشغلين حتى عندما لا تتمكن المعدات من التحرك على المسارات عبر الحدود القضائية.

1. وهو يمثل ضمانة إضافية كبيرة للمقرضين ومؤجري المعدات المتحركة، كما سيسمح بإخطارهم بالبيع. لا توجد في معظم الولايات القضائية آلية لتسجيل حقوق الملكية أو المصالح الضمانية في المعدات المتحركة، لذا فإن هذا البروتوكول سيجعل التمويل المحلي القائم على الأصول أكثر أمانًا وأكثر قابلية للفهم بالنسبة للموردين الأجانب والبنوك والمستثمرين الآخرين، مما يشجعهم على تمويل المعدات المتحركة المحلية حيث ستطبق قواعد الضمان المشتركة.

2. يخفض تكلفة الائتمان حيث تقوم البنوك بتعديل تقييم المخاطر وتخصيصات رأس المال لتأخذ في الاعتبار انخفاض المخاطر وتبسيط الوثائق، مما يخفف على الأقل من الالتزامات الإضافية بموجب اتفاقية بازل 4 عند دخولها حيز التنفيذ.

3. **يجب على وكالات ائتمان الصادرات أن تخفض أقساط المخاطر الخاصة بها** من خلال "خصم كيب تاون" (يمكن منح خصم بنسبة 10٪ على الأقساط عند تمويل شراء الطائرات التي تنطبق عليها بروتوكول كيب تاون للطائرات).

4. يساعد في تتبع موقع وحالة المعدات المتحركة الممولة من خلال استخدام معرف URVIS للمعدات المتحركة وقواعد الأمم المتحدة النموذجية بشأن التعريف الدائم للمعدات المتحركة للسكك الحديدية، التي تضع معايير دنيا لوضع علامات دائمة على المعدات المتحركة برقم URVIS. وهذا بدوره يوفر مزيدًا من الراحة للدائنين والجهات التنظيمية ويسهل الصيانة التنبؤية، مما يوفر وفورات كبيرة محتملة للمشغلين

5. يسهل عملية التأجير، مما يقلل من حاجة المشغلين إلى رأس مال ضخم ويخفض الحواجز التي تحول دون دخول مشغلين جدد، مما يخلق سوقًا أكثر ديناميكية وشفافية وتنافسية. كما أنه سيكون مفيدًا لدافعي الضرائب لأنه سيخفف الضغط على الدعم الحكومي لمشغلي السكك الحديدية.

6. **المصالح الأمنية ليست مقيدة بالحدود**، لذلك حتى إذا كان من الصعب نقل الأصول عبر الحدود القضائية، فإن المصالح الأمنية يمكن أن تنتقل، كجزء من أي هيكل تمويل دولي.

7. توفير تمويل أرخص للمؤجرين والمشغلين المحليين الراغبين في توسيع أعمالهم في الخارج، حيث من المفترض أن تكون تكلفة تمويل الاستثمار في عربات السكك الحديدية أقل، فضلاً عن تعزيز مكانة الولاية القضائية كمركز للخدمات المالية.

باختصار، فإن أي دولة تعتمد بروتوكول لوكسمبورغ للسكك الحديدية، حتى لو كانت جزيرة، ستقوم بما يلي:

أ. توفير الظروف اللازمة لتمويل أكثر أمانًا في الداخل وجذب الاستثمارات والقروض الأجنبية، مما يقلل من تكلفة رأس المال، ويشجع الاستثمار الرأسمالي والمنافسة، وغالبًا ما يخفف عن الدولة عبء تمويل كبير

ب. تعزيز إمكاناتها كمركز للخدمات المالية، مع ملاحظة أن الائتمان المضمون المقدم للشركات في الولاية القضائية سيستفيد من البروتوكول بغض النظر عن موقع المعدات الممولة

ت. توفير دعم وراحة قيّمين للبنوك الأجنبية والمشغلين والمصنعين الذين يقدمون أسعار تمويل تنافسية في الولاية القضائية

لمزيد من المعلومات حول بروتوكول لوكسمبورغ للسكك الحديدية، يرجى زيارة www.railworkinggroup.org. ابق على اطلاع بآخر المستجدات عبر صفحة مجموعة LinkedIn الخاصة بمجموعة عمل السكك الحديدية.